

إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

تقرير الرصد السياسي يغطي شهرَي نيسان - أيار 2010

تقرير رقم 9، 2010

في هذا التقرير

1	مقدمة
2	السلطة التشريعية
5	الهجوم على القيادات الفلسطينية
11	السلطة التنفيذية
13	تلخيص



مدى | מ ד ה | MADA
Al-Carmel
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية
המרכז הערבי למחקר חברתי יישומי
Arab Center for Applied Social Research

إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

تقرير "مدى الكرمل" الدوري للرصد السياسي

يغطي شهري نيسان – أيار 2010

إمطانس شحادة*

مقدمة

مع بداية الألفية الثالثة، بدأ المجتمع اليهودي في إسرائيل بتبني مواقف وقيم عرقية قومية ونيو-صهيونية نبئياً متشدداً، لاقت تعزيزاً من قبل أجهزة النظام في الدولة. وفي الوقت ذاته، تعمل الدولة على تطبيق وسائل من الهندسة المجتمعية على المواطنين الفلسطينيين، بغية محو هويتهم الجمعية وسلبهم ثروتهم الثقافية والقومية. إن نجحت هذه السياسة، فسوف يؤدي ذلك إلى تفريغ كونهم جماعة ("كولكتيف") من مضمونه، وإلغاء أهميته أي نشاط سياسي لهم.

تتضمن الثقافة السياسية للمجتمع اليهودي في إسرائيل تأييداً لمركبات عرقية قومية ومركبات مناهضة للديمقراطية، مثل تعزيز مكانة الأمن على حساب حقوق الإنسان وحرية التعبير. استطلاع الرأي الذي أجراه معهد تامي شطاينمتس لدراسة السلام في جامعة تل أبيب، في نهاية شهر نيسان الجاري، يبين أن 57.6% من أبناء المجتمع اليهودي يعتقدون بضرورة عدم السماح لمؤسسات حقوق الإنسان (التي تعمل على كشف الممارسات اللا أخلاقية التي تقوم بها إسرائيل) بممارسة عملها ممارسة حرة، كما يعتقد 50% أن في إسرائيل حرية تعبير زائدة عن حدها.¹

في الرد على السؤال "هل تجب معاقبة الإسرائيليين المؤيدين لفرض عقوبات أو مقاطعة على إسرائيل؟"، أجاب 56.5% بالإيجاب، و 73.9% قالوا إنه يجب فرض عقوبة صارمة على الصحفيين الذين ينشرون معلومات حول أعمال لا أخلاقية يقوم بها الجيش أو الشاباك. ويتضح كذلك من الاستطلاع أن 64.8% يعتقدون أنه ينبغي منع الإعلام الإسرائيلي من نشر أخبار تعتقد الجهات الأمنية أنها قد تشكل خطراً على أمن إسرائيل، وقال 42.6% إنه لا يحق للإعلام نشر معلومات مؤكدة وموثوقة من مصادر فلسطينية، إذا كان في هذا النشر كشف لجوانب سلبية تتعلق بالجيش.²

"ثمة نظرة مشوهة للديمقراطية في إسرائيل. صحيح أن المجتمع يعترف بأهمية القيم الديمقراطية، لكن لدى الحاجة إلى تطبيقها يتضح أن غالبية المجتمع مناهضة للديمقراطية" - هكذا قال البروفيسور دانييل بار-طال (من قسم التربية في جامعة تل أبيب) الذي شارك في إعداد استطلاع الرأي. كما قال بار-طال: "الإيمان بالقيم الديمقراطية لا يقاس على نحو صحيح إلا حين يوضع هذا الإيمان تحت المحك، أي في حالة الحاجة إلى تطبيق هذه القيم. جهاز التربية يعلم

¹ أوري كشتي، "74% من الجمهور يؤيدون معاقبة من يكشف عن مسائل أمنية". هآرتس، 28.4.2020.
² المصدر السابق.

الطلبة عن مؤسسات الحكم والإجراءات الانتخابية، لكن ليس ثمة نقاش عميق حول القيم الديمقراطية وترسيخها. فهم يعتبرون ذلك موضوعاً يسارياً".³ وقال البروفيسور دافيد نويمان (من جامعة بن-غوريون) إن هذه "المعطيات مقلقة جداً".⁴

أمّا الكاتب جدعون ليفي (من صحيفة هآرتس)، فكان قد كتب أن معطيات الاستطلاع لا تترك مجالاً لتعدّد التأويلات.⁵ وفي مقالته في تلك الصحيفة كتب: "قد تكون الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وحيدة، فعلاً وحيدة، لكن أشكّ أنها حقيقية. فاستطلاع مركز تامي شطاينمتس يكشف لنا ما كان معروفاً منذ زمن: ثمة مزيج من جهل، واقتقادٍ أساسيٍّ للفهم، وأجواء عامّة فاشية، وروح شريرة وخطيرة تخيم على النظام الذي يهدّد بالعقاب، والعقاب، والعقاب، والإسكات، حبّ العقاب ونهم الإسكات - وهذه هي رغبة الشعب. لقد ملّ معظم الإسرائيليين من أجهزة الرقابة والضبط التي تُشكل المحكّ الحقيقي لكلّ نظام. في مثل هذه الأجواء، من السهل إقرار تشكيلة كبيرة من التشريعات واقتراحات القوانين التي تهدف في أساس ما تهدف- إلى معاقبة المواطنين الفلسطينيين وتقييد قدرتهم على العمل والاحتجاج السياسي". العديد من المواطنين الفلسطينيين كانوا قد توصّلوا إلى هذه النتيجة وحرّروا منها قبل صدور نتائج الاستطلاع بكثير. فلقد جرّبوا مثل هذه الأمور على جلودهم.

تُعزّز نتائج الاستطلاع بصورة قياسي الادّعاءات التي وردت في تقارير الرصد السياسي على مدار العام الماضي، وتشير إلى وجود ثقافة سياسية في إسرائيل تتيح وتمنح الشرعية لتعامل الدولة والمجتمع اليهودي مع المواطنين الفلسطينيين وقياداتهم.

يلخّص التقرير الحاليّ الشهرين نيسان وأيار من العام الحاليّ، ويستعرض بعضاً من وقائع هذه الفترة، ولا سيّما في مجال التشريعات وسياسات الحكومة. وعلى نحو استثنائيّ، سوف نتمحور هذه المرّة -بوتوسّع- حول حدث واحد هو أسطول الحرّية إلى غزّة، الذي كان في نهاية شهر أيار. فنحن نرى أنّ هذا الحدث يعلمنا الكثير عن مكانة الفلسطينيين في إسرائيل، وعن سهولة اتهام ممثلهم بالخيانة وبأنهم نبتة غريبة في السياسة الإسرائيلية، وأنّه يُحظر عليهم التعبير عن موقف سياسيّ، و/أو قوميّ يتعارض مع الإجماع الإسرائيليّ. فكلّ محاولة كهذه تُشكل ذريعة لوضعهم خارج حدود اللعبة السياسيّة.

السلطة التشريعية

كنا قد تطرّقنا عدّة مرّات، في تقارير الرصد السابقة، إلى جهود حزب "يسرائيل بيتينو" في سبيل فرض معادلة المواطنة مقابل الولاء على المواطنين الفلسطينيين. صحيح أنّ حزب "يسرائيل بيتينو" هو المبادر المركزيّ الذي يقف وراء هذه الجهود، إلا أنّ هذه الجهود تحظى بدعم أحزاب أخرى في الكنيست. في شهر أيار من هذا العام، تقدّم نواب من حزب "يسرائيل بيتينو" باقتراح قانون لإلغاء مواطنة من يقوم بأعمال إرهابية أو تجسس. وفي الـ 26 من أيار عام 2010، صادق الكنيست بالقراءة التمهيديّة على اقتراح قانون المواطنة (تعديل) - إلغاء مواطنة بسبب أعمال إرهابية أو تجسس)، 2010⁶ وقد صوت مع الاقتراح عشرون نائباً، وعارضه عشرة نواب.⁷

³ المصدر السابق.

⁴ المصدر السابق.

⁵ جدعون ليفي، "الديمقراطية الوحيدة". هآرتس، 29.4.2010.

⁶ اقتراح قانون ف/2377/18، قدّمه النائبان دافيد روتم وروبيرت إيلطوف (يسرائيل بيتينو) في 10.5.2010.

بناء على اقتراح القانون، "إذا أُدين أحدهم بمخالفة قانونية، وقررت المحكمة أن المخالفة هي عمل إرهابي كما جرى تعريفه في قانون منع تمويل الإرهاب 2005، أو أُدين بمخالفة حسب المواد 97 حتى 104، 112 أو 133(ب) لقانون العقوبات 1977، فإنه يحق للمحكمة إلغاء جنسيته الإسرائيلية، إضافة إلى أي عقوبة أخرى".

يبين شرح القانون أهدافه وجمهور هدفه. قال مقدّم الاقتراح: "يأتي اقتراح القانون هذا على خلفية تورط مواطنين إسرائيليين، خلال السنوات الأخيرة، بأعمال تمسّ بالدولة بواسطة أعمال تجسس. يرمي هذا الاقتراح إلى التأكيد على أنّ العلاقة بين الحقّ بالمواطنة الإسرائيلية والولاء للدولة هي علاقة لا تقبل الانفصام... ويرمي الاقتراح إلى ردع أيّ إنسان من المشاركة أو مساعدة أيّ تنظيم إرهابي -مهما كان- على القيام بأعمال تخريبية ضدّ دولة إسرائيل أو سكانها، سواءً أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وينبغي سلب حقه في أيّ مخصّصات، أو هبة، أو مساعدة، أو أجر، أو دعم ماليّ، تدفعها له حسب القانون الدولة أو مؤسسة تمويلها الدولة".

رغم الخطاب الحياديّ الذي يستخدمه اقتراح القانون، فإنّ تصريحات قيادة حزب "إسرائيل بيتينو"، وموعد تقديم الاقتراح وتزامنه مع الكشف عن التهم الموجهة إلى مواطنين فلسطينيين متهمين بالاتصال بعميل أجنبيّ وبالتجسس⁸، والربط الذي قام به الإعلام الإسرائيليّ بين الأمرين، كلّ هذا لا يترك أيّ مجال للشكّ في أنّ المستهدفين هم المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل. في هذا الصدد، كتب الصحافيّ أفيعاد كليجمان في موقع "واينت" ما يلي:

قدّم اقتراح القانون بعد أن ترك النائب السابق عزمي بشارة البلاد، في أعقاب التحقيق معه بتهمة مساعدة حزب الله ونقل معلومات خلال حرب لبنان الثانية. لم تُقدّم أيّة لائحة اتّهام ضده... وفي شهر أيلول العام الماضي، قرّرت المحكمة العليا أن يستمرّ بشارة في الحصول على مخصّصات التقاعد الشهرية التي تدفعها له بوصفه نائباً سابقاً. الدعوى التي قدّمها النائب داني دانون، مُطالباً بإلغاء مواطنة بشارة، رفضتها رئيسة المحكمة العليا القاضية دوريت بينيش، والقاضية مريام ناؤور. وادّعت القاضيتان أنّ الإجراءات القانونية بهذا الخصوص لم تنته بعد، ولذا لا يمكنهما التخلّص⁹.

من الواضح أنّ اقتراح القانون أعلاه جاء ابتغاءً توفير الأساس القضائيّ لمعاقبة مواطنين وأعضاء كنيسة في آن واحد، والمُتهمين بمخالفات أمنية، حتّى دون تقديمهم للمحاكمة أو إدانتهم.

⁷ يهونتان ليس، "الكنيسة يصادق بالقراءة التمهيدية على اقتراح قانون لإلغاء مواطنة من يُدان بأعمال إرهابية". هارتس، 26.5.2010.

⁸ أمير مخول، المدير العام لـ "اتجاه"، وعمر سعيد، أنهما بنقل معلومات إلى حزب الله. انظر: جاكى خوري و عاموس هرينيل، "أمير مخول متهم بنقل معلومات عن مواقع أمنية ومحاولة تجنيد عملاء ضدّ إسرائيل". هارتس، 28.5.2010.

⁹ أفيعاد كليجمان، "صادق الوزراء على سحب مواطنة من يتجسس ضدّ إسرائيل". واينت، 23.5.2010.

اقتراح قانون حقوق للمشاركين في الخدمة العسكرية أو القومية، 2010¹⁰

كما في تقارير سابقة، نتناول في هذا التقرير اقتراحات القوانين التي ترمي إلى منح المواطنين اليهود الأفضلية وإلى التمييز ضدّ المواطنين الفلسطينيين، وذلك عبر تقديم امتيازات لمن يخدم في الجيش؛ وهي أداة سياسية متبعة في الجهاز القانوني الإسرائيلي للتمييز ضدّ المواطنين الفلسطينيين. ففي شهر أيار في العام الحالي، قدّم اقتراح قانون يمنح من يخدم في الجيش أو يؤدي الخدمة القومية العديد من الامتيازات.

وجاء في اقتراح القانون ما يلي: "يهدف اقتراح القانون هذا إلى منح الاعتراف بأهميّة الخدمة العسكريّة والخدمة القوميّة لمواطني الدولة؛ ومن خلال الاعتراف بفضّل جنود الجيش الإسرائيليّ والمشاركين في الخدمة القوميّة، نقترح في اقتراح القانون هذا منح المشاركين أفضليّة في الحقوق المدنيّة مقارنةً بمن لم يؤدّ تلك الخدمة. ومن بين تلك الأفضليّات، يقترح مقدّمو القانون منح أفضليّات وتسهيلات في التعليم العالي وإيجار البيوت لمن يخدم في الجيش أو في مجال الخدمة المدنيّة؛ فعلى سبيل المثال، يستحقّ الجندي المسرّح الذي يتعلّم في مؤسسة للتعليم العالي الحصول على مساعدة في قسط التعليم بمبلغ حتى 9,350 شاقلاً جديداً، خلال العام الأوّل من دراسته لنيل الشهادة الجامعيّة الأولى. كذلك يستحقّ هذه المساعدة من قام بالخدمة القوميّة، شريطة أن يكون المسرّح قد أنهى فترة الخدمة. وفي المساعدة في شراء بيت: من يخدم في الجيش خدمة كاملة، أو من يخدم لفترة سنتين على الأقلّ في الخدمة القوميّة، يستحقّ الحصول على علاوة تبلغ نسبتها 10% من مجمل النقاط التي يستحقّها بناء على المعايير المتبعة في تلك الفترة، وذلك مقابل كلّ سنة خدمة، وهذا من أجل احتساب مبلغ قرض الإسكان من الدولة بهدف شراء منزل أول؛ ومن أدّى الخدمة العسكريّة الكاملة أو قام بالخدمة المدنيّة لفترة سنتين على الأقلّ، يستحقّ الإعفاء التام من دفع رسوم للدولة خلال العام الأوّل من إنهاء الخدمة، شريطة أن يكون قد أدّى الخدمة بصورة سليمة. فضلاً عمّا ورد في المادتين "أ" و "ب"، وفي كلّ مناقصة لتخصيص أراضٍ، يخصّص ما لا يقلّ عن 25% من مجموع الأراضي أو الوحدات السكنيّة المعروضة للبيع، للجنود المسرّحين أو لمن أدّى الخدمة المدنيّة لمدة عامين على الأقلّ.

بيّن الشرح المرافق لاقتراح القانون أهداف مقدّمي الاقتراح، حيث جاء:

ينعكس ولاء المواطن للدولة، في ما ينعكس، بقيامه بواجباته تجاه الدولة، وبكونه مؤالياً لقيم الدولة وأهدافها. يستند قيام دولة إسرائيل على جيش الدفاع الإسرائيليّ وعلى خدمة جميع المواطنين فيه، وعلى المشاركين في الخدمة القوميّة كبديل للخدمة العسكريّة. وعلى الدولة العمل على أن يحصل المواطنون الموالون لها على الاعتراف والتقييم الذي يستحقونه، والحصول على شروط تفضيليّة بسبب ما يتحملونه من عبء أمن الدولة.

لذلك يقترح القانون هذا منح حقوق في القبول للدراسة والعمل، وتخصيص الأراضي لمن يخدم في الجيش أو في الخدمة القوميّة، حتى تمنع التهرّب من القيام بهذا الواجب، وحتى يظهر تقييم الدولة لمواطنيها الموالين والذين يخدمونها.

¹⁰ اقتراح قانون ف/2405/18، قدّمه النائبان دافيد روتيم وروبارت إيلطوف (يسرائيل بيتينو)، في 24.5.2010.

الهجوم على القيادات الفلسطينية

زيارة ليبيا تشكل سبباً آخر لنزع الشرعية عن القيادة الفلسطينية

في الشهرين نيسان وأيار من هذا العام، شهدنا ارتفاعاً في العداء تجاه النواب والقيادات الفلسطينية في إسرائيل، إذ قامت الكنيست والحكومة والرأي العام بمهاجمة الأعمال والمواقف السياسية التي يتخذها النواب والقيادات الفلسطينية، والتي تعبر عن الهوية القومية وحرية التواصل مع العالم العربي. منذ عام 1948، ولا سيما في السنوات الأخيرة، تعمل الدولة والمؤسسة الإسرائيلية على إسكات كل رغبة بإقامة علاقات مع الدول العربية، وخاصة تلك التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وكذلك كل موقف يعارض السياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة بعامّة، ويعارض الحصار على غزة بخاصّة.

وكما يتضح من ردود فعل الجهاز السياسي -على جميع مركباته- تجاه حادثتين وقعتا خلال الشهرين نيسان وأيار، واستمرتاً حتى شهر حزيران، فإن المؤسسة الإسرائيلية تحاول ترويض الهوية الفلسطينية وتكبيّل المطالب القومية والسياسية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، بقوانين اللعبة التي تُملئها قوانين الأغلبية وقراراتها.

في نهاية شهر نيسان عام 2010، حصلت لجنة المتابعة العليا للمواطنين الفلسطينيين على دعوة رسمية من السفير الليبي في الأردن للقيام بزيارة رسمية إلى ليبيا.¹¹ لبّت لجنة المتابعة الدعوة ونظمت وفداً ضمّ نحو أربعين شخصيّة قياديّة من بين المواطنين الفلسطينيين، من نواب كنيست حاليين وسابقين¹²، ورؤساء سلطات محليّة وصحفيين.

ليبيا لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن القانون الإسرائيلي لا يعرفها على أنها دولة عدو.¹³ وعليه فإن زيارة وفد لجنة المتابعة لا يشكل مخالفة للقانون الإسرائيلي، لكن القيادات السياسية الإسرائيلية تعتبر ذلك جريمة تجب معاقبة مرتكبيها. يجدر بالذكر أنّ الوفد كان قد التقى مع الزعيم الليبي معمر القذافي، وناقش الطرفان أوضاع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وإمكانيات إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.¹⁴ كان ذلك أول لقاء للرئيس الليبي مع ممثلي الفلسطينيين في إسرائيل.

منذ بدء الزيارة، بدأت المطالبات بمعاقبة النواب العرب الذين شاركوا في الوفد، فقد توجه النائب زفولون أورليف ("هابيت يهودي - همفدال" / "البيت اليهودي-المفدال") إلى لجنة الانتخابات المركزية مُطالباً بمنع النواب المشاركين في الوفد من الترشح في الانتخابات المقبلة، وذلك بناء على تعديل قانون أساس الكنيست. 2008¹⁵ وفي رسالة وجهها

¹¹ موقع العرب، 15.4.2010.

¹² النواب الذين شاركوا في الوفد هم: رئيس الجبهة النائب محمد بركة؛ رئيس كتلة التجمع النائب جمال زحافة؛ النائبة حنين زعبي (التجمع)؛ النائبان طلب الصانع وأحمد طيبي (الموحدة-العربية للتغيير)؛ النائب عفو إغبارية (الجبهة).

¹³ بناء على قانون منع التنسّل (مخالفات ومحاكمات) 1954، إنّ الدولة التي تُعتبر دول عدوّ هي: لبنان؛ سوريا؛ مصر؛ الأردن؛ السعودية؛ العراق؛ اليمن؛ و"كلّ جزء من أرض إسرائيل ويقع خارج إسرائيل". بعد التوقيع على اتفاقيات السلام، جرى شطب مصر والأردن من تلك القائمة. وفي عام 2007، أُضيفت إيران إلى القائمة. في الـ 30 من حزيران عام 2008، صادق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على تعديل قانون أساس: الكنيست (المرشّح الذي يمكث في دولة عدوّ مكوّناً غير قانوني)، والذي يمنع مواطناً إسرائيلياً من الترشّح للكنيست إذا زار - خلال السنوات السبع التي سبقت الترشّح- دولة يعتبرها القانون الإسرائيلي دولة عدوّ، وذلك دون إذن من وزير الداخلية.

¹⁴ جاكى خوري و يهونتان ليس، "النواب العرب يلتقون القائد الليبي معمر القذافي". هارتس، 25.4.2010.

¹⁵ المصدر السابق.

إلى القاضية أيلاه فروكتشيا، رئيسة لجنة الانتخابات المركزية للكنيسة التاسع عشر، طلب أورليف عقد اجتماع سريع للجنة لاتخاذ قرار مسبق بمنع النواب المشاركين في الوفد والأحزاب التي يمثلونها من خوض الانتخابات القادمة كما ينص القانون. كذلك توجه إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فينشطاين، وطلب منه التوجه إلى الشرطة لفتح تحقيق جنائي فوري ضد المشاركين. وانتقد رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء، النائب دافيد روتيم (يسرائيل بيتينو)، النواب العرب المشاركين في الوفد. وقال: "ليبيا ورئيسها القذافي ليسا من محبي صهيون. وسفر النواب العرب إلى دولة تتماهى مع أكبر أعداء إسرائيل هو بمثابة صفة لمواطني إسرائيل، ويعبر مرة أخرى عن عدم ولائهم للقيم الأساسية لدولة إسرائيل".¹⁶

أما النائب ميخائيل بن آري (هنيحود هلثومي - "الاتحاد القومي")، فقد توجه إلى رئيس الكنيسة، رؤوفين ريفلين، مطالباً بإلغاء بعض حقوق النواب العرب المشاركين في الوفد. وقال: "النواب العرب الذين التقوا القذافي يعملون منذ فترة طويلة ضد دولة إسرائيل، وهم يشكلون عملياً طابوراً خامساً داخل الكنيسة".¹⁷ وكتب بن آري: "قبل بضعة أيام، اختار هؤلاء النواب السفر إلى ليبيا والالتقاء بعدو إسرائيل، رئيس ليبيا معمر القذافي. وهذا عمل خياني وطعنة في ظهر الأمة. في كل دولة سوية، يُعتقل أمثال هؤلاء الخونة في المطار ويقدمون إلى المحكمة".

وكانت نتيجة هذا العمل السياسي، الذي قام به النواب العرب، عقد اجتماع خاص للجنة الكنيسة التي ناقشت "الوسائل البرلمانية" لمعاقبة النواب العرب المشاركين في الوفد إلى ليبيا، أي معاقبتهم بسبب نشاط وموقف سياسي لا توافق عليه مجموعة الأكثرية.

في 24.5.2010، عُقد اجتماع للجنة، ونوقش فيه رفع الحصانة عن النواب العرب. أما المبادرة، فقد جاءت من رئيس اللجنة، يريف ليفين (ليكود)، الذي قال: "بطاقة العضوية في الكنيسة ليست ترخيصاً للعمل ضد الدولة، كما لا يمكن للحصانة أن تكون وسيلة للمس المتواصل بالدولة والاستهتار بالجمهور والكنيسة على حد سواء". أما النائب ميخائيل بن آري (هنيحود هلثومي)، فقال قبل انعقاد الجلسة: "نحن أمام فرصة تاريخية كي نرفع نهائياً الحصانة والحقوق عن نواب يكرهون إسرائيل ويحتقرون الدولة".¹⁸ ردّاً على ذلك، قرّر النواب العرب مقاطعة جلسة اللجنة، وقالوا إن هدفها هو الهجوم العنصري، ونتائجها معروفة مسبقاً.¹⁹

خلال الجلسة، قال رئيسها: "بدلاً عن القيام بواجبهم الجماهيري وواجبهم تجاه الكنيسة، والمثول هنا، اختاروا القيام بأعمال أخرى. أعتقد أن النائبة حنين زعي قد برزت الجميع بما أقدمت عليه، فبينما نحن نجتمع هنا، ومع عودتها من لبنان، ها هي تتوجه للمشاركة في القافلة إلى غزة، بدلاً من الحضور هنا والقيام بعملها البرلماني، الذي بسببه تحصل على أجر والذي انتخبنا من أجله. وأعتقد أن من يبحر إلى حماس يجب تطهيره من الكنيسة".²⁰ خلال الجلسة، لم يصوت على مطلب نزع حقوق النواب العرب، وأرجئ التصويت إلى شهر حزيران.

¹⁶ المصدر السابق.

¹⁷ أريك بندر، "بن آري: يجب إلغاء حقوق النواب العرب الذين سافروا إلى ليبيا". واينت، 27.4.2010.

¹⁸ يهونتان ليس و جاكى خوري، "الكنيسة ستناقش رفع حصانة النواب المسافرين إلى ليبيا". هارتس، 28.4.2010.

¹⁹ "النواب الذين شاركوا في الوفد إلى ليبيا يقاطعون جلسة لجنة الكنيسة". موقع العرب، 24.5.2010.

²⁰ بروتوكول لجنة الكنيسة 86، الاثنين 24 أيار، بخصوص رفع حصانة وحقوق ستة نواب كنيسة: طلب الصانع؛ أحمد طيبي؛ محمد بركة؛ عفو إغبارية؛ جمال زحافة؛ حنين زعي.

إخراص الضحية: ردود الفعل حول المشاركة في أسطول الحرية

بعد عدّة أيام من سفر وفد القيادات العربيّة إلى ليبيا، وبعد قيام النائبة حنين زعبي (التجمّع) بالمشاركة في أسطول الحرية الذي نظّمه ناشطو اليسار من أنحاء العالم بغية كسر الحصار الإسرائيليّ على غزة، في أعقاب ذلك شنّ الجهاز القانوني والمجتمع الإسرائيليّ هجوماً عنيفاً. حتّى قبل تحرك الأسطول وبدء هجوم الجيش الإسرائيليّ العنيف على المشاركين في الأسطول، هاجم النائب يريف لفين (الليكود)، رئيس لجنة الكنيست، النائبة حنين زعبي بسبب تجرّؤها على العمل بخلاف الإجماع الإسرائيليّ، وتحديّها للحدود السياسيّة التي تسمح بها قوانين اللعبة "الديمقراطيّة" الإسرائيليّة.

في نهاية شهر أيّار، أبحرت ثماني سفن من تركيا في اتجاه قطاع غزة، بغية نقل مساعدات إنسانيّة للمواطنين المحاصرين، ومع موقف سياسيّ واضح ضدّ استمرار الحصار على قطاع غزة واستمرار السكوت الدوليّ على ذلك. منذ البداية، أعلنت إسرائيل أنّها لن تسمح للسفن بالوصول إلى غزة، وبدأت بالاستعداد لذلك بوسائل عسكريّة.

لن نتناول هنا جميع الأحداث التي رافقت إبحار الأسطول، لكننا سوف نتمحور حول ردود فعل المؤسسة السياسيّة الإسرائيليّة ضدّ مشاركة أربع شخصيّات من القيادات الفلسطينيّة: النائبة حنين زعبي؛ السيّد محمّد زيدان رئيس لجنة المتابعة؛ الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية الشماليّة؛ الناشطة لبنى مصاروة. تشير ردود فعل المؤسسة السياسيّة والأكثرية اليهوديّة إلى انعدام التسامح مع النشاطات السياسيّة التي تعبّر عن الهوية الفلسطينيّة أو مواقف سياسيّة تتناقض مع الإجماع الإسرائيليّ، أو التي تتحدّى محاولات المؤسسة الإسرائيليّة في فرض حقوق المسموح والممنوع في العمل السياسيّ للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

قبل بدء إقلاع الأسطول، شرحت النائبة زعبي أهداف الأسطول في مقابلة صحفيّة، إذ قالت: "للأسف إنّ العالم يتجاهل تراجيديا فرض الحصار غير الإنسانيّ على مليون ونصف المليون إنسان. نحن مصمّمون على كسر الحصار وإيصال المساعدات الإنسانيّة إلى سكان غزة، وعلى تحويل هذه التراجيديا الإنسانيّة التي يحيها سكان قطاع غزة إلى جزء من الأجنحة السياسيّة الدوليّة".²¹

قبل تحرك الأسطول إلى غزة، توجّه النائب داني دنون (الليكود) إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فينشتاين، وطلب إليه توجيه الشرطة لاعتقال النائبة زعبي لدى وصولها إلى إسرائيل.²² في المقابل، توجّه دنون إلى لجنة الكنيست لبحث سحب جواز السفر الدبلوماسي من النائبة زعبي. "تشارك النائبة زعبي أعداء إسرائيل في تشجيع الإرهاب والخط من صورة إسرائيل أمام العالم. هذه الأعمال بمثابة خيانة للدولة. مكان النائبة زعبي هو في السجن".²³ أمّا النائبة ميري ريغف (الليكود) فقالت إنّ النائبة زعبي ارتكبت جرماً أخلاقياً تجاه دولة إسرائيل، وأضافت: "في عملها هذا، تعبّر النائبة زعبي عن عدم ولائها لدولة إسرائيل وتجب معاقبتها على ذلك".²⁴

في الـ 22 من أيّار، توجّهت سفن أسطول الحرية محمّلة بالمساعدات الإنسانيّة، من ميناء إسطنبول في تركيا إلى قطاع

²¹ أريك بندر، "حتّى لو أطلقت البحرية النار علينا، سوف نبحر إلى غزة". موقع معاريف، 22.5.2010.

²² المصدر السابق.

²³ المصدر السابق.

²⁴ المصدر السابق.

غزة. حركة "غزة حرّة" هي التي نظمت الأسطول. كان على ظهر الأسطول مئات الناشطين من تركيا وإيرلندا واليونان ودول أخرى.²⁵ في نهاية شهر أيار، وبعد عدّة تأخيرات وإرجاءات، بدأ الأسطول يقترب من ميناء غزة. وفي الساعة الرابعة والنصف من فجر الـ 31 من أيار، وبينما كان الأسطول على بعد شاسع من المياه الإقليمية الإسرائيلية، هاجمت فرق من الكوماندو الإسرائيلي السفن الثمانية. السيطرة على معظم السفن كانت -على وجه العموم- دون عنف بارز. أمّا السيطرة على سفينة "مرمرة"، وهي السفينة الأكبر، والتي كان على متنها أكبر عدد من المتضامنين (نحو 600 مسافر)، وممثلي المواطنين الفلسطينيين ونواب برلمان من دول مختلفة، فقد جرّت بصورة عنيفة، ومن خلال استعمال الذخيرة الحيّة. نتيجة عنف الجيش، قُتل تسعة مسافرين وأصيب خمسة جنود.²⁶

فُرض التعقيم الإعلامي على عملية السيطرة على سفينة مرمرة، ورافقه التشويش على وسائل الإعلام التي كانت على السفينة ومنعها من البث. لذا، فإنّ نقل المعلومات حول ما جرى على ظهر السفينة خلال عملية السيطرة كان جزئياً. بعد عدّة ساعات من الضبابية، وشظايا معلومات عن القتلى والجرحى، أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، يوم الإثنين في الـ 31 من أيار، في ساعات المساء، أنّ حصيلة القتلى بلغت تسعة مسافرين. كما ذكرنا أنّ عملية السيطرة على سفينة مرمرة بدأت في الساعة الرابعة والنصف فجراً، لكن الأسطول الذي قيّد عنوةً إلى ميناء أشدود لم يصل إلى هناك إلا في ساعات المساء. خلال كلّ هذه الساعات الطويلة، لم يعلم المواطنون الفلسطينيون شيئاً عن مصير ممثليهم الذين كانوا على سفينة مرمرة. وقد تزايد التوتر وتسارع على خلفية شيوخ أخبار عن إصابة الشيخ رائد صلاح، أو ربّما قتله. وكانت الشرطة الإسرائيلية قد أعلنت حالة الاستنفار والتعبئة على مداخل البلدات العربية، وهو ما زاد من حدّة التوتر والخوف على مصير الشيخ صلاح. وفي نفس الوقت الذي وُجّهت فيه المطالبة الممزوجة بالتحذيرات من المواطنين الفلسطينيين بضبط النفس والحفاظ على النظام، كان الهجوم الكلامي العنيف على المشاركين الفلسطينيين من الداخل يزداد حدّةً وعنفاً.

بعد السيطرة على الأسطول بثلاثة أيام، عقّدت الكنيست جلسة لبحث الأحداث.²⁷ وكان من المفروض أن تقدّم النائبة حنين زعبي إعلاناً شخصياً. كشف النواب اليهود خلال الجلسة عن عدوانية عميقة تجاه المواطنين الفلسطينيين وتجاه ممثليهم؛ فقد هاجم نواب الكنيست من الأحزاب غير العربية النائبة زعبي والنواب العرب الآخرين. تُبيّن التغطية الإعلامية لمجريات الجلسة خطورة الموقف:

"لم تشهد الكنيست مثل هذا الشغب منذ سنوات عديدة: النائبة زعبي شاركت في الأسطول المتوجّه إلى غزة، وكان من الواجب أن تلقي كلمة في الكنيست، لكن بعض النواب صعّدوا إلى المنصّة وحاولوا إنزالها بالقوّة. رجال أمن الكنيست حاولوا السيطرة على الشغب دون نجاح. "خائنة"، "عميلة"، "مكانك في السجن"، "أذهبي إلى غزة" - تلك بعض التعابير والألفاظ التي وُجّهت إلى النائبة زعبي".²⁸

²⁵ عنات شليف، اسطول كسر الحصار على غزة انطلق من تركيا. واينت، 22.5.2010.

²⁶ رون بن يشاي، "هكذا حدث الأمر: كمين مخطط لسفينة مرمرة". واينت، 31.5.2010.

²⁷ الجلسة 139، في تاريخ 2.6.2010. انظروا: بروتوكول الكنيست:

http://www.knesset.gov.il/plenum/heb/plenum_search.aspx (بالعبرية)

²⁸ أريك بندر، "خطاب زعبي كاد ينتهي بالضرب: الحصار غير إنساني". موقع معاريف، 3.6.2010.

"عاصفة في الكنيست في أعقاب خطاب النائبة من التجمّع التي شاركت في الأسطول إلى غزة. النواب من جميع الكتل، باستثناء الكتل العربية، لم يفوتوا أية فرصة للتعبير عن غضبهم من أعمال زعبي، وشتمها والمطالبة بإقالتها من الكنيست".²⁹

"أجواء الكنيست كادت تبلغ حدّ الغليان. النواب يسبون ويشتمون، ويتفوهون بعبارات تحقير وإهانات متبادلة... ثلاث مرّات كادت المواجهة الكلاميّة تتحوّل إلى مواجهة جسديّة، ولم تهدأ العاصفة إلا بعد تدخّل حراس الكنيست. يبدو أنّ النواب يتنافسون على أكثر التصريحات خطورةً وفضاظة".³⁰

النواب اليهود هاجموا النائبة زعبي لمجرّد تجرّؤها على التطبيق الفعليّ لمعارضتها لسياسة الحصار على غزة، والانضمام إلى الاحتجاج الدوليّ الذي يرمي إلى إنهاء الحصار وإثارة الرأي العامّ حول المعاناة الإنسانيّة في غزة. في ما يلي، نستعرض بعض تصريحات النواب وهجومهم على النائبة زعبي.³¹

النائب يسرائيل حسون (كديما) وصف النائبة زعبي بمريقة الدماء، وأضاف أنّ جميع النواب العرب في الكنيست هم كذلك، وأنهم يقودون شعبهم نحو الضياع؛ النائبة ميري ريغف (الليكود) قالت إنّ زعبي شريكة فعلية في الجريمة، وإنها انضمت إلى إرهابيين وإلى جريمة أخلاقية تجاه دولة إسرائيل. وقالت كذلك إنّ الأسطول الذي كان متوجّهاً إلى غزة هو أسطول إرهابي، وإنه من الواجب معاقبة النائبة زعبي، إذ "لسنا بحاجة إلى أحصنة طروادة في الكنيست"، وقالت ريغف للنائبة زعبي بالعربية: "روحي لغزة يا خاينة". النائب يوحنا فلنسر (كديما) قال: "لا أتمنى لك سوى أن تذهبي إلى غزة لأسبوع على الأقلّ، لعلنا نراك تتحدّثين هناك عن حقوق النساء وحقوق الإنسان وحقوق المواطن، ولنرّ ما سيحدث لك هناك! أسبوع واحد في غزة، لعزباء في سنّ الثامنة والثلاثين، ولنرّ كيف سيتعاملون معك هناك". النائب آريه بيبي (هبأيت هلثومي) قال: "وجود النواب العرب تحقير هو لجميع نواب الكنيست". وقالت النائبة يوليا شملوف-بيركوفيتش (كديما): "أنتم جواسيس برلمانيون". وقال النائب أرييه إداد (هنيحود هلثومي): "في هذا اليوم، أدرك اليهود أنّ عرب إسرائيل هم أعداء الدولة. عرب إسرائيل متساوون في الحقوق، لكنهم يعتبرون أنفسهم أعداء إسرائيل. النشيد القوميّ "هتكفا" هو نشيدكم، وإن لم يعجبكم الأمر فأشربوا من بحر غزة". النائب بن آري (هنيحود هلثومي) قال عن النواب العرب: "الحصن الأمامي للعدوّ الذي يجلس هنا. هم يتجولون في العالم مع جواز سفر دبلوماسي مكتوب عليه "دولة إسرائيل" - فلنأخذهم منهم. شعب إسرائيل لن يوافق على هذا الحصن الأمامي".

في نهاية النقاش اعتلت النائبة زعبي منصّة الكنيست، لكنّها طوال دقائق طويلة لم تنجح في التحدّث، وذلك بسبب الهتافات المتتالية. في تلك الأثناء، حاولت النائبة إنستاسيا ميخائيلي ("يسرائيل بيتينو") الصعود إلى المنصّة، وقامت بالتهجّم الكلامي على النائبة زعبي، بل حاولت إنزالها عن منصّة الكنيست بالقوّة ومنعها من التحدّث.

خلال خطابها قالت النائبة زعبي: "بودّي التطرّق إلى التحريض والتهيج. إنني أحتقر هذه الأمور. عندما طلبت مّي مجموعة غزة المشاركة في الأسطول، وافقت فوراً. فينظري هذا حقّ سياسي أخلاقيّ لمعارضة سجّن مليون ونصف

²⁹ يهونتان ليس و جاكى خوري، "النائبة ميري ريغف للنائبة زعبي: أنت حسان طروادة". هارتس، 2.6.2010.

³⁰ أمنون مرندة، "النواب ضدّ زعبي: عاصفة وشتائم كادت تبلغ حدّ الضرب". واينت، 2.6.2010.

³¹ الاقتباسات من: أريك بندر، الهامش 28؛ أمنون مرندة، الهامش 29؛ بروتوكول الكنيست، الجلسة 139، الهامش 27.

مليون إنسان. الحصار غير قانوني وغير إنساني وغير شرعي... كل سياسي ذي موقف أخلاقي يعارض الحصار. كل من له مواقف أخلاقية يعارض الحصار. العملية العسكرية والقرصنة هي جريمة تتعارض مع القانون الدولي".

لم يتوقف الهجوم على قيادات المواطنين الفلسطينيين وممثليهم في الكنيست عند النقاش الذي دار في الكنيست؛ بل بالعكس، فالنقاش في الكنيست كان بداية لمطالبات بفرض عقوبات عينية. وبما أن النقاشات استمرت حتى شهر حزيران، فسوف نستعرض ذلك في التقرير القادم، لكننا سنعرض هنا باقتضاب أهم تلك المطالب.

• طالب نواب الكنيست بسلب حقوق النائبة زعبي. نقاش حول سلب الحقوق في جلسة لجنة الكنيست في 7.6.2010.

• حملة في الكنيست ضد النائبة زعبي. بعد جلسة الكنيست، وصل إلى صناديق بريد نواب الكنيست الإلكتروني والخاص بنواب الكنيست منشور ورسائل تهجمية على النائبة زعبي. في هذا المنشور، تظهر صور الجنود الذين أصيبوا خلال الهجوم العسكري على سفينة "مرمرة"، وتحت الصورة كتب ما يلي: "نعيد الشرف إلى جنود الجيش الإسرائيلي". إلى جانب هذه الصورة، تظهر صورة للنائبة حنين زعبي مبتسمة، وتحتها كتب: "سمنحو ابتسامة الإرهابين". المسؤول عن هذه الحملة هو النائب ميخائيل بن آري (هنيحود هلمومي).³²

• غداة النقاش في الكنيست، قدم النائب داني دنون (الليكود) اقتراح قانون يتيح للكنيست بحطب من 30 نائباً، وبتصويت أغلبية 80 نائباً. إلغاء عضوية من كان من النواب شريكاً لتأييد الكفاح المسلح لدولة عدو أو تنظيم إرهابي ضد دولة إسرائيل، أو إذا كان شريكاً في التحريض العنصري، وإذا نفى وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.³³

• وزير الداخلية إيلي يشاي طلب من مستشار الحكومة القانوني السماح بسحب مواطنة النائبة زعبي، إذا جرى نزع حصانتها بسبب مشاركتها في الأسطول. وفي رسالة بعث بها إلى المستشار القانوني بهذا الخصوص، وصف أعمال زعبي بأنها خيانة للدولة.³⁴

³² يهونتان ليس، "حملة في الكنيست ضد زعبي قبل مناقشة حصانتها". هارتس، 5.6.2010.

³³ يهونتان ليس، "الوزراء سيناقشون غداً قانون حنين زعبي". هارتس، 5.6.2010.

³⁴ براك رفيد، "وزير الداخلية إيلي يشاي للمستشار القانوني: اسمح لي بسحب مواطنة النائبة حنين زعبي". هارتس، 3.6.2010.

السلطة التنفيذية

تمثيل منخفض في سلك خدمات الدولة رغم قرار الحكومة

جاء في تقرير جمعية "سيكوي"، الذي يرصد تطبيق قرارات الحكومة المتعلقة بتنفيذ قرار التفضيل المصحح في تشغيل المواطنين الفلسطينيين في سلك خدمات الدولة، والذي نُشر عام 2009: "لقد اتخذت كل من الحكومة والكنيست في السنوات الأخيرة عدّة قرارات بخصوص تحسين تمثيل المواطنين الفلسطينيين في الوظائف الحكومية. وكان القرار الأول (القرار الذي يحمل الرقم 2579) قد أُخذ في 11.11.2007، وجاء فيه أنه سوف تبلغ نسبة الموظفين العرب، حتى نهاية العام 2010، ما لا يقلّ عن 10% من مُجمَل موظفي الدولة. أمّا القرار، فقد اتخذته الكنيست مع بداية عام 2008، وبتأييد من الحكومة، حيث قرّرت إقامة لجنة تحقيق برلمانية حول موضوع استيعاب الموظفين العرب في سلك الخدمات العامة، برئاسة النائب د. أحمد طيبي. وكانت هذه اللجنة قد بدأت أعمالها في 18.3.2008. وفي 25.1.2009، اتخذت الحكومة القرار الثالث (القرار 4436)، وتقرّر تخصيص موارد إضافية، كإضافة 20 وظيفة حكومية كل سنة، وإضافة وظائف للطلبة الجامعيين، وإقامة مخزون ممتحنين للجان القبول للوظائف الحكومية، وبناء خطة مرافقة للموظفين الجدد".³⁵ تتضاف هذه القرارات إلى قرارات الحكومة الصادرة عام 2003، والتي هدفت إلى تحسين تمثيل المواطنين العرب في سلك الدولة. لكن عندما يجري الحديث عن قرارات تتعلق بتحسين مكانة المواطنين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ القرارات القديمة والجديدة لا تنفّذ.

في بداية شهر أيار، نشرت لجنة التحقيق البرلمانية بخصوص توظيف العرب في سلك الخدمات العامة- تقريراً مؤقتاً. وتشير معطيات التقرير إلى أنّ نسبة الموظفين العرب في سلك الدولة لا تتعدى الـ 6%، وهو ما لا يتلاءم مع النسبة العامة للعرب في البلاد.³⁶

ويُضح من التقرير أنه ليس ثمة أيّ موظف عربيّ في كلّ من وزارة الاستيعاب، ووزارة الشؤون الإستراتيجية، والمعهد الجيولوجي. يعمل في مكتب رئيس الحكومة 973 موظفًا، سبعة من بينهم فقط هم عرب، وأربعة دروز [التصنيفات الواردة هي وفقًا للمصدر]، أي ما يشكل 1.13% من مُجمَل عدد الموظفين. أمّا في سلطة المياه، فهناك موظف عربيّ واحد وموظف درزيّ واحد فقط. في وزارة البناء والإسكان 741 موظفًا، من بينهم هنالك 1.6% هم عرب. في وزارة المالية، ليس هنالك سوى عشرة موظفين عرب. في سلك خدمات الدولة ليس ثمة سوى ثلاثة عرب. تختلف الصورة في وزارة العلوم، إذ هنالك 13.8% هم عرب، وفي وزارة الرفاه 8.15%، وفي وزارة الصحة 7.6%، وفي وزارة الداخلية 22.7% (لكن هذه النسبة تشمل كذلك القضاة الشرعيين ورجال الدين المسلمين). أمّا في الكنيست، فهناك سبعة موظفين عرب فقط، أي 1.3% من مُجمَل الموظفين.

³⁵ ياسر عواد، "تلخيص نشاطات عام 2009"، جمعية سيكوي، كانون الأول 2009.

³⁶ أريك بندر، "لجنة تحقيق: التمييز ضد العرب في سلك الخدمات العامة". موقع معارف، 4.5.2010. كذلك انظروا: التقرير المؤقت للجنة التحقيق البرلمانية: http://www.knesset.gov.il/committees/heb/docs/arab_workers17.pdf (بالعبرية).

وتقول اللجنة إن النتيجة الأساسية، التي يمكن استخلاصها من هذه المعطيات، هي أنه "لا يقتصر الأمر على أن قانون التمثيل المناسب لم يطبق فحسب، بل قد استُغلّ ذريعة لعدم توظيف العرب بنسبة محدّدة مسبقة تلائم نسبتهم العامّة بين السكان".³⁷

تعيين أنمة المساجد لا يكون إلا بموافقة الشبابك

في 23.4.2010، نشرت صحيفة هآرتس خبراً حول تدخّل جهاز المخابرات العامّة (الشبابك) في تعيين رجال الدين المسلمين.³⁸ ويّضح من الخبر أنّ وزارة الداخلية تشغّل 60 شخصاً في قسم لجان الدين (قسم المسلمين) مهمّتهم مراقبة رجال الدين المسلمين، وذلك بناء على شهادة رئيس القسم يعقوب سلامة، في محكمة العمل في تل أبيب التي ناقشت دعوى الشيخ أحمد أبو عوجة ضدّ وزارة الداخلية التي رفضت تعيينه إماماً في مسجد الجبلية في يافا.

وكان السيّد سلامة قد اعترف بأنّ المسؤولين يحصلون، في ما يحصلون، على تقارير من المراقبين حول الحياة العائليّة لأئمة المساجد وحول تصرفاتهم وسلوكياتهم الأخلاقيّة. وحول نوعيّة مراقبة رجال الدين المسلمين، قال سلامة إنّ يتوقع أن يحصل من المراقبين أيضاً على معلومات حول عدم إخلاص رجل الدين لزوجته، وقال: "معلومات كهذه بالغة التأثير، فعلى رجل الدين أن يصلح ما بين الأزواج ويجمع شمل العائلة".

وجاء في شهادة السيّد سلامة: "يلتزم الشبابك، في حالة حصوله على معلومات يعتقد أنّها قد تؤثر على مسألة تعيين موظفين، بتوفير هذه المعلومات". وكُشف خلال مناقشة القضية عن وجود تماثل تامّ بين رأي رجل المخابرات الملقب بـ "ماكس" وتقييمه للشيخ أبو عوجة، من جهة، وتلخيص وتسويغات لجنة العطاءات في وزارة الداخلية التي رفضت ترشيحه بالاجتماع، من جهة أخرى؛ إذ جاء في الوثيقتين أنّ المرشّح "يشكل خطراً على أمن وسلامة الجمهور في يافا، وخاصّة بسبب حساسيّة نسيج العلاقات بين اليهود والعرب في يافا". وجاء في الدعوى القضائيّة أنّ رجل المخابرات "ماكس" كان قد قال للشيخ أبو عوجة، بعد التحقيق معه في مركز شرطة يافا حول خطبه في المسجد، إنّ الشبابك هو من سيقرّر في شأن هويّة إمام المسجد.

³⁷ بيان صحفيّ من لجنة التحقيق 5 البرلمانيّة بخصوص استيعاب العرب في القطاع العامّ. موقع الكنيست:

<http://www.knesset.gov.il/spokesman/heb/Result.asp?HodID=8438> (بالعبريّة).

³⁸ عقبا إدار، "الشبابك ووزارة الداخلية يراقبان تعيين رجال الدين المسلمين". هآرتس، 23.4.2010.

تلخيص

ليس لدى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل أيُّ وهمٍ حول تعامل الدولة معهم، لا من المنظور القومي، أو الهويّة، ولا من المنظور الاجتماعي-الاقتصادي. كلُّ ما تُناوله هذا التقرير، من انخفاض تمثيل العرب في الوظائف الحكوميّة، وعدم تعاطي الحكومة مع هذه المسألة، وتدخّل المخابرات العامّة في توظيف أئمّة المساجد، ومشاريع القوانين التي تشترط المواطنة بالولاء للدولة، وتلك التي تمنح المواطنين اليهود أفضليّات، وردود فعل المؤسسة السياسيّة والأغلبية اليهوديّة حول مشاركة النواب العرب في زيارة ليبيا، وردود الفعل الفظة حول مشاركة النائبة حنين زعبي في أسطول الحرّيّة – كلّ هذه لا تغيّر انطباعات المواطنين الفلسطينيين.

تكشف الأحداث التي تناولها هذا التقرير، والنتائج التي توصلنا إليها في تقارير سابقة، عن عمليّة إقصاء اجتماعي-سياسي متعدّد المجالات، تمارسها المؤسسة الإسرائيليّة تجاه الأقلّيّة. لكن، ومن أجل فهم مجمل الصورة وإدراك خطورة الأمر، ينبغي تجميع كلّ قطع الفسيفساء وتركيبها، وهذا هو هدف تقارير الرصد السياسي التي نُعدّها.

*إمطانس شحادة باحث في مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية

لمراجعة التقارير السابقة الرجاء الضغط [هنا](#)